

Distr.: General
1 May 2023
Arabic
Original: English and French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
19-10 تموز/يوليه 2023
تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على
جميع المستويات

تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته التاسعة

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه، كمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية
المستدامة لعام 2023، تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته التاسعة، التي نظمتها
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعقدت في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته التاسعة: موجز ورسائل رئيسية

مقدمة

- 1 - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة النيجر وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁾، الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مركز المهاتما غاندي الدولي للمؤتمرات وقصر الكونغرس في نيامي، في اجتماعات مختلطة بالحضور الشخصي والافتراضي، في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2023.
- 2 - وحضر المنتدى أكثر من 900 مشارك شخصيا وأكثر من 1 000 مشارك افتراضيا، بينهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى من حكومات 44 عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومن الهيئات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجموعات الرئيسية وغير ذلك من أصحاب المصلحة.
- 3 - وانعقد المنتدى في وقت ظل فيه العالم محاصرا في حالة من عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن أزمات متعددة، شملت فيما شملته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والحرب في أوكرانيا. وقد أدى تلاقي تلك الأزمات إلى تضخيم المصاعب الاقتصادية، وتقليص الرخاء، وعرقلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4 - وعُقدت الدورة التاسعة للمنتدى على سبيل التحضير لاجتماع عام 2023 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه 2023، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2023. ووفر المنتدى فرصة لتبادل الممارسات الجيدة واستنباط الحلول لتسريع نطاق التنفيذ والتوسع فيه.
- 5 - وقد عُقدت الدورة التاسعة للمنتدى حول موضوع "تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة، والتنفيد المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وأجرى المنتدى استعراضا متعمقا للتقدم المحرز وحدد التدابير لتسريع الجهود نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة (الأهداف 6 و 7 و 9 و 11 و 17) وما يقابلها من أهداف في خطة عام 2063.

(1) وشاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية كشركاء في هذه العملية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية المستدامة، ومنظومة الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب تنسيق التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

أولا - افتتاح الدورة [البند 1 من جدول الأعمال]

6 - أدار الدورة مفوض تنظيم الأحداث الكبرى في النيجر، إيميران مايغا. وافتتحها رسميا رئيس النيجر محمد بازوم. وألقى كلمة الترحيب محافظ نيامي، أودو أمبوكا. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وزيرة الدولة لشؤون تطوير الأعمال في كابو فيردى، أدالغيزا فاز، ممثلة لرئيس مكتب الدورة الثامنة للمنتدى؛ والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنطونيو بيدرو؛ ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لانتشازا ستوفيا؛ ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مونيكا نسانزابانوا؛ وممثلا الشباب، أنيتا حميدو ومصطفى جعفر. ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد.

7 - وأكد السيد أمبوكا أن البلدان الأفريقية تواجه تحديات إنمائية متعددة وأن المنتدى يتيح فرصة للتفكير في أهداف التنمية المستدامة وإعادة تأكيد عزم البلدان الأفريقية على تحقيقها. وأكد من جديد التزام النيجر بالتحقيق الكامل للأهداف وشجع شركاء التنمية على مواصلة جهودهم في هذا الصدد وتقديم الدعم لبلده.

8 - وشددت السيدة فاز على أن رأس المال الطبيعي الأفريقي والعائد الديمغرافي يمكن أن يساعدا في مواجهة تحديات التنمية المستدامة وجعل القارة أكثر شمولا وقدرة على الصمود. وقالت إن المكتب دعم جهود البلدان الأفريقية للحصول على تمويل خاص بالمناخ وإنشاء سجل للكربون في إطار هيئة حوض الكونغو المعنية بالمناخ. وحددت الأولويات التي يجب أن يركز عليها المكتب القادم: التمويل المبتكر للتنمية الخضراء والشاملة؛ ومبادرة الجدار الأزرق العظيم والاستثمار في التنوع البيولوجي؛ وبناء القدرات لتمكين الشباب والنساء في أفريقيا من الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار للانخراط في ريادة الأعمال الخضراء.

9 - وقال الأمين التنفيذي بالنيابة إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونت مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق الأهداف بالكامل. وقدمت نتائج قمة الاتحاد الأفريقي بشأن التصنيع والتتويج الاقتصادي خارطة طريق لتحقيق الهدف 9 في أفريقيا. كما قدم اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية إطارا لضمان تحول تأخذ أفريقيا بزمامه. وسلط الضوء على مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتخضير سلسلة قيمة المعادن، وتعميم الدعم للمساهمات الأفريقية المحددة وطنيا في العمل المناخي في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتطوير حلول التجارة الإلكترونية للقضاء على الفجوة الرقمية مع الحفاظ على التركيز الجنساني وزيادة تمويل الاستثمار المرتبط بالأهداف.

10 - ولاحظت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن 40 بلدا ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، وأشارت إلى فائدة هذه الاستعراضات في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف. وقد تحققت نجاحات ملحوظة في مجال الطاقة النظيفة. ودعت إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لخلق فرص عمل وسد فجوات البنية التحتية الأفريقية، وشددت على أهمية الحافز المقترح لأهداف التنمية المستدامة في تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف، وحث أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على حضور المنتدى السياسي الرفيع المستوى مستعدين للالتزام بمضاعفة الطموح لتحقيق الأهداف.

11 - ودعت السيدة نسانزابانوا المشتركين إلى تحديد وصياغة مقترحات ملموسة بشأن ستة عوامل ستكون ضرورية للتنفيذ الناجح لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 في العقد القادم، وهي: وضع خطط تنفيذ بتكلفة محددة جيدا مصممة ومتبناة على جميع المستويات؛ وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك لخطة عمل الانتعاش الأخضر للاتحاد الأفريقي؛ وتسريع تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية؛ وبناء القدرة على الصمود لتحقيق أهداف الخطتين؛ وتنفيذ الخطتين مع الشباب ومن أجلهم؛ وتكثيف الشراكات.

12 - ودعت السيدة حميدو والسيد جعفر، في بيانهما المشترك المقدم باسم الشباب، جميع أصحاب المصلحة في كافة أنحاء القارة إلى العمل لتحقيق الانتعاش الأخضر والتنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة، والقضاء على المجاعة والفقر، وحماية الطبيعة.

13 - ولاحظت السيدة محمد أنه على الرغم من إحراز تقدم، فإن العالم ما زال بعيدا عن النقطة التي كان عليه أن يبلغها بحلول منتصف فترة تنفيذ خطة عام 2030. ودعت إلى التضامن والتحلي بروح القيادة والالتزام والطموح في إجراءات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وشددت على الحاجة إلى انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023 لإعادة تنشيط الإجراءات الوطنية ومضاعفة الطموح للحد من الفقر وتحقيق الأهداف وتنفيذ تمويل الأهداف وإعادة تنشيط روح الشراكة.

14 - وشدد السيد بازوم على أن تغير المناخ، المتفاقم بفعل الديناميات الديمغرافية، طرح تحديات أمام تحقيق الأهداف في العديد من البلدان الأفريقية. ودعا البلدان المتقدمة إلى أداء دورها في ضمان الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، ومن ذلك مثلا ما يتعلق بصندوق المناخ المقترح لمنطقة الساحل. وفي حين أن مساهمة أفريقيا كانت محدودة في العوامل الأساسية المؤدية لتغير المناخ، إلا أن الكوارث ذات الصلة تسببت في خسائر فادحة في القارة. ولذا فإن من الضروري تزويد المنطقة بأدوات لتوليد مزيد من القدرة على الصمود، وتطوير رأس المال البشري، ولا سيما الشباب، وتعزيز الإدارة المستدامة للمياه. وحث المشتركين على صياغة رسائل رئيسية من شأنها أن تساعد أفريقيا على تعزيز مساهمتها في مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - الموجز والرسائل الرئيسية

15 - تتضمن الأقسام التالية موجزا للقضايا والاتجاهات والرسائل الرئيسية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمنبثقة عن العروض المقدمة في المنتدى خلال دورته التاسعة وعن مداولاته. وتشمل الرسائل الرئيسية أولويات وخيارات للسياسات وتوصيات لأفريقيا ترمي إلى تسريع التنفيذ على مستويات متعددة، والمساهمة الجماعية للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام 2023.

ألف - الفريق الرفيع المستوى 1: من أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام 2023 وإلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة: أولويات معالجة الأزمات المتعددة وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [البند 2 من جدول الأعمال]

1 - المناقشة والاتجاهات

16 - أشار المشاركون إلى محدودية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم التكافؤ فيه، وشددوا على الحاجة الملحة إلى بناء قدرة البلدان الأفريقية على الصمود أمام تغير المناخ، ودعوا إلى تقوية الجهود العالمية لتعزيز حصول الجميع على المياه والصرف الصحي وعلى الطاقة.

2 - الرسائل الرئيسية

17 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في مبادرات الابتكار وتعبئة الموارد، بما في ذلك عن طريق تعزيز كفاءة النظم الضريبية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) زيادة الاستثمار في نظم الري بغية تقليل الاعتماد المفرط على الزراعة البعلية في العديد من البلدان الأفريقية؛

(ج) وضع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز مشاركة الشباب في تنفيذ واستعراض خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وضمان أن يشكل الشباب 30 في المائة على الأقل من وفود الدول الأفريقية إلى الاجتماعات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

(د) دمج تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني والاستثمار في التكنولوجيات والنظم المبتكرة، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والعمل، لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الناجمة عن تغير المناخ والحد منها؛

(هـ) تعزيز المؤسسات حتى تكون قادرة بشكل أفضل على ترسيخ مبادرات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(و) تعزيز الاستثمار في مشاريع استغلال موارد الطاقة الأفريقية، بما في ذلك مصادر الطاقة النظيفة الجديدة والمتجددة؛

(ز) الاستثمار في مشاريع تعزيز التصنيع وتصدير السلع التامة الصنع من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

باء - الفريق الرفيع المستوى 2: من الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما بعدها: التمويل لتحقيق الانتعاش الشامل والتحويلات العادلة وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [البند 4 من جدول الأعمال]

1 - المناقشة والاتجاهات

18 - لاحظ المشتركون استمرار محدودية توافر البيانات ونوعيتها غير الملائمة في إعاقه قدرة البلدان الأفريقية على اتخاذ قرارات بشأن التكيف وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. واعتبروا أن هيكل التمويل العالمي الحالي مجزأ ولا يستجيب بشكل كاف لاحتياجات القارة وأولوياتها.

19 - ويستمر ضعف القدرة على تحمل الديون كعقبة رئيسية أمام التمويل والتنمية المستدامة في أفريقيا.

2 - الرسائل الرئيسية

20 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:
- 1' الدعوة بقوة إلى تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الذي أُعلن عنه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى إيلاء اهتمام خاص لتمويل التكيف؛
- 2' تهيئة البيئة التمكينية اللازمة لإشراك القطاع الخاص وحفزه على تعبئة مصادر تمويل إضافية للمساهمات المحددة وطنياً؛
- 3' إدخال تغير المناخ في تخطيط التنمية الوطنية والميزنة؛
- (ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية تقديم الدعم التقني لأعضائها لتعزيز القدرة المؤسسية على توليد البيانات، مصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة والموقع.

جيم - فريقا المائدة المستديرة العامة بشأن الإجراءات والاستعراضات الوطنية ودون الوطنية لتسريع التنفيذ وتوسيع نطاقه في أفريقيا [البند 5 من جدول الأعمال]

- 1 - الاستعراضات الوطنية الطوعية والتعلم من الأقران لتعزيز التدخلات على الصعيد القطري [البند 5 (أ) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

21 - لاحظ المشتركون أنه في حين أن الاستعراضات الوطنية الطوعية أصبحت أكثر شمولاً وتكاملاً ومراعاة للمنظور الجنساني وأنها تشمل نُهج حماية الطفل، فإنه لا يزال هناك عدد من القيود. وعلى وجه الخصوص، فإن من النادر أن يشارك الشباب في الاستعراضات الوطنية الطوعية، ويتعين إشراكهم بصورة كاملة في هذه العملية.

(ب) الرسائل الرئيسية

22 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) ضمان أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية وجميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 شاملة تماماً وأن تتطوي في جميع المراحل على مشاركة هادفة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشباب والنساء ومجموعات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) استخدام نُهج مبتكرة وفعالة، والتعاون مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والكيانات الإنمائية الأخرى، لمعالجة الثغرات في البيانات، ومحدودية قدرات العديد من أصحاب المصلحة، وغير ذلك من التحديات الرئيسية؛

(ج) توسيع نطاق مبادرات الشباب الناجحة بشأن استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه ودعوة الشباب للمشاركة في قمة أهداف التنمية المستدامة للشباب الأفريقي لعام 2023؛

(د) ضمان تحسين تزامن جهود الإدماج وبناء القدرات وتعبئة الموارد تيسيراً للتنفيذ الفعال للخطتين.

2 - الاستعراضات دون الوطنية الطوعية والتعلم من الأقران لتعزيز العمل المحلي [البند 5 (ب) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

23 - لاحظ المشتركون ما للمجتمعات والحكومات من أهمية أساسية لإعادة المنطقة إلى مسارها الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) الرسائل الرئيسية

24 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

‘1’ إقامة روابط قوية، والحفاظ عليها، بين الاستعراضات الوطنية والمحلية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، والنهج القائمة على حقوق الإنسان، وجمع البيانات، ووضع السياسات، وتحقيق الأهداف؛

‘2’ الاعتراف بما للمجتمعات والحكومات المحلية، بصفتها حائزة على المعلومات على الأرض، من أهمية أساسية للتغلب على تحديات جمع البيانات وتصنيفها؛

‘3’ إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عملية الاستعراضات المحلية الطوعية لضمان الملكية المحلية والمجتمعية لخطة التنمية المستدامة؛

‘4’ ضمان مشاركة القطاع الخاص في عملية الاستعراضات المحلية الطوعية وتهيئة بيئة مواتية تمكن أفكار الشباب من تغذية عملية صنع السياسات؛

‘5’ تعزيز الحلول المبتكرة على الصعيدين المحلي والمجتمعي للمشاكل المتعلقة بالبيئة والصحة والتعليم والقطاعات الأخرى لتحفيز التعلم من الأقران؛

‘6’ دعم المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وضمان دمج عملية الاستعراضات المحلية الطوعية في التزامات الإبلاغ الوطنية بشأن حقوق الإنسان؛

‘7’ استخدام الاستعراضات المحلية الطوعية كأداة للتواصل مع المجتمعات المحلية، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، وإيصال الخطط العالمية والإقليمية إلى المجتمعات، وتمكين اتخاذ الإجراءات المحلية لتحقيق أهداف الخطتين؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

‘1’ مواصلة دعم المجتمعات المحلية والحكومات في إجراء استعراضات محلية طوعية وإضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية المستدامة، من خلال المساعدة التقنية، وتنفيذ

المبادئ التوجيهية المتخصصة والتمويل المتخصص، والتوعية بقصص النجاح الناشئة على مختلف المستويات؛

2' مواصلة إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في الدعم المقدم في عملية الاستعراضات المحلية الطوعية وفي الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة؛

3' المساعدة في تعزيز القدرة على جمع البيانات وتولييفها وتحليلها كجزء من الاستعراضات المحلية الطوعية وربط هذه القدرة بأنشطة البيانات المنفذة كجزء من الاستعراضات الوطنية الطوعية.

دال - فريق المائدة المستديرة العامة بشأن إعادة التفكير في توافر البيانات وفي نظم البيانات في أفريقيا لمواجهة الصدمات المتعددة وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [البند 6 من جدول الأعمال]

1 - المناقشة والاتجاهات

25 - لاحظ المشتركون أن من شأن التمويل الكافي، وإشراك القطاع الخاص، والرقمنة، إلى جانب مصادر البيانات الجديدة والبديلة، بما في ذلك مصادر البيانات الضخمة، أن يتيح فرصا ينبغي للبلدان الاستفادة منها لسد الثغرات في نظم البيانات الرسمية.

2 - الرسائل الرئيسية

26 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) زيادة التمويل الوطني للإنتاج المستدام للبيانات وتعزيز جهود الرقمنة وتكنولوجيات البيانات الجديدة والمبتكرة للمساعدة في إنشاء نظم بيانات آنية، ولا سيما في أوقات الأزمات؛

(ب) وضع أطر شاملة لمواءمة البيانات الإدارية مع الإحصاءات الوطنية والبيانات التي ينتجها المواطنون؛

(ج) الاستثمار في بناء قدرات المتخصصين في مجال البيانات وخلق ثقافة بيانات قوية بين الشباب، وذلك لضمان مشاركتهم في جميع خطوات سلسلة القيمة الإحصائية؛

(د) استخدام سباقات الأفكار الخاصة بعلم البيانات كأداة لمساعدة الشباب على تحسين مهاراتهم الخاصة بالبيانات واستخدام إبداعهم لدعم أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) دعم إنشاء وتعزيز الروابط الإحصائية لتعميق الشراكات من أجل تحقيق الأهداف؛

(و) تجنب نشأة مقابر للبيانات نتيجة انتشار بوابات للبيانات غير متكاملة، وبدلاً من ذلك، يتعين البدء في بناء نظم للبيانات تتواصل فيما بينها بغية إنشاء حيز للبيانات موحد في أفريقيا.

هاء - اجتماعات متوازية لإجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران بشأن موضوعات المنتدى الإقليمي الفرعية [البند 7 من جدول الأعمال]

1 - المياه النظيفة والمرافق الصحية [البند 7 (أ) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

27 - لاحظ المشتركون أن موارد المياه في القارة مهددة على المدى الطويل بتغير المناخ والتحضر والنمو السكاني السريع، وعلى هذا فإن الحاجة تدعو إلى قدر كبير جدا من التسريع في معدلات التقدم الحالية.

(ب) الرسائل الرئيسية

28 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

1' التعجيل بإقرار إعلان داكار الصادر عن المنتدى العالمي التاسع للمياه، وكذلك إعلان دوشانبي الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني الرفيع المستوى بشأن تنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وإعلان أبيدجان الصادر عن المؤتمر الحادي والعشرين لرابطة المياه الأفريقية، والمؤتمر الدولي السابع لإدارة حمأة البراز، ودعوة المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة لدعم تنفيذها؛

2' زيادة تخصيص الموارد المحلية وتيسير استثمار القطاع الخاص في تحسين وتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإدارة موارد المياه، ولا سيما موارد المياه الجوفية العابرة للحدود؛

3' المشاركة في صنع القرار القائم على الأدلة وفي الوقت المناسب على جميع المستويات من خلال إعطاء الأولوية للاستثمار في الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والمعلومات والتعلم، فضلا عن تعزيز البحث وتطبيق المعرفة والابتكار والتكنولوجيا لإرشاد التدخلات القطاعية وصنع السياسات؛

4' تنشيط مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا حتى يمكن تحقيقها بكفاءة وفعالية استجابة لطلبات البلدان والمناطق للحصول على الدعم التقني؛

(ب) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في التنمية القيام بما يلي:

1' إبراز أهمية المياه والصرف الصحي وما يرتبط بهما من قيمة؛ والتركيز على موارد المياه الجوفية وإدارتها في إطار النهج القائم على الإدارة المتكاملة لموارد المياه وعلى الترابط، والذي يشمل أيضا على مفاهيم جديدة، من قبيل المياه الافتراضية، يمكن استخدامها في الإنتاج الزراعي والتبادل التجاري بين المناطق ذات الوفرة المائية والمناطق ذات المياه المجردة لضمان الأمن الغذائي وكفاءة استخدام المياه؛

- 2' استخدام الحلول القائمة على الطبيعة في حماية الموارد الطبيعية لزيادة تحسين نوعية المياه باعتبارها العمود الفقري لإطار العمل لمتابعة رؤية أفريقيا للمياه لعام 2025؛
- 3' تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنمية موارد المياه وتقديم الخدمات ذات الصلة لضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى؛
- 4' تعزيز ودعم تعميم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في خطط وسياسات إدارة موارد المياه.

2 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة [البند 7 (ب) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

- 29 - لاحظ المشتركون أن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق غايات الهدف 7 واعتبروا أن تمويل الحصول على الطاقة هو من أكثر القضايا التي تواجهها القارة إلحاحا.

(ب) الرسائل الرئيسية

- 30 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في التنمية القيام بما يلي:
- 1' التعاون لضمان الاستثمار في الشبكات القوية، والرقمنة، والتكنولوجيات المبتكرة، ومرونة النظم، ونظم الطاقة العابرة للحدود، وهي أمور ضرورية لمواجهة تحديات الوصول إلى الطاقة، وبناء القدرة على الصمود، وضمان أمن الطاقة، ومواجهة تغير المناخ في أفريقيا؛
- 2' إعطاء الأولوية للوصول إلى حلول الطهي النظيف وتقديم حوافز سعرية تجتذب استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال؛
- 3' ضمان أن تدعم الشراكات أفريقيا حقا في تحقيق انتقال وتحول عادل ومنصف وشامل في مجال الطاقة لا يترك أحدا خلف الركب، وتمكين التنفيذ الكامل والفعال للمساهمات المحددة وطنيا من البلدان الأفريقية وتحقيق التنمية المستدامة القادرة على الصمود؛
- 4' العمل معا على إيجاد طرق مبتكرة لتعبئة الاستثمار اللازم لانتقال عادل للطاقة؛
- 5' تعزيز ودعم الوصول إلى البيانات واستخدامها بشكل أفضل على مختلف المستويات، ومعالجة إمكانات الطاقة واستخدام الطاقة والاستثمارات؛
- 6' إطلاق العنان لإمكانات الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب لمواجهة تحديات الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا؛

- (ب) ينبغي لشركاء التنمية، ولا سيما المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أن يدعموا الاستثمار في الغاز الطبيعي كوقود انتقالي في أفريقيا، تمشيا مع بيان كيغالي الصادر عن منتدى الطاقة المستدامة للجميع والموقف الأفريقي المشترك بشأن الحصول على الطاقة والانتقال العادل، لتحفيز الإجماع

الأكثر سرعة والأوسع نطاقا لمصادر الطاقة المتجددة المتغيرة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر؛

(ج) ينبغي للحكومات الأفريقية القيام بما يلي:

1' تعزيز سياساتها على وجه السرعة، وتهيئة بيئة مواتية، لاستخدام موارد عامة محدودة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار من جانب القطاع الخاص الأفريقي في التحول في مجال الطاقة؛

2' تعزيز التكامل الإقليمي والاستفادة من اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية من أجل استخدام موارد الطاقة النظيفة الوفيرة في القارة لتحويل معادنها الحيوية، والتصنيع، والدفع قداما بعجلة الخطة العالمية لانتقال الطاقة.

3 - الصناعة والابتكار والبنية التحتية [البند 7 (ج) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

31 - شدد المشاركون على حاجة البلدان إلى إنشاء أطر قانونية وتنظيمية تفضي إلى إنشاء صناديق الخدمات الشاملة والوصول إليها؛ ومتابعة التنمية الصناعية في أفريقيا من خلال التصنيع التصديري والتكامل الصناعي وتمويل بحوث التصنيع والابتكار؛ وزيادة الاستثمار في المهارات التكنولوجية المطلوبة لتحويل مواردها الطبيعية الكبرى محليا، لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة وبناء صناعات شاملة.

(ب) الرسائل الرئيسية

32 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

1' تسريع وتيرة تطور تعليم العلوم والتكنولوجيا بدافع أفريقي في الجامعات يشمل معارف السكان الأصليين والنهج المبتكرة؛

2' بناء سلاسل قيمة إقليمية قادرة على الصمود لتطوير اقتصادات منتجة وتنافسية يمكنها الاستفادة الكاملة من فرص تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية من أجل التسريع بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(ب) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص القيام بما يلي:

1' تنفيذ سياسات واستراتيجيات لتوسيع نطاق الابتكار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية في أفريقيا؛

2' زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية وغير المادية وفي تنمية المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

3' مساعدة الشركات على زيادة الصادرات؛

4' اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لإقامة الروابط بين البلدان في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، وتيسير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛

٥' تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارات التجارية المواتية التي تيسر تبادل المعلومات بين المؤسسات المشاركة وزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) ينبغي لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الإقليمية أن تدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوصول إلى أدوات التمويل المختلطة، بما في ذلك رأس المال الميسر وصناديق المناخ والصناديق الخضراء وأدوات تخفيف المخاطر، لتشجيع مستثمري القطاع الخاص.

4 - المدن والمجتمعات المستدامة [البند 7 (د) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

33 - لوحظ أن التوسع الحضري السريع في أفريقيا لا يزال مدفوعا بتركيبة السكان، والنزاع، والهجرة من الريف إلى الحضر، والتنقل عبر الحدود، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات وإتقال كاهلها، وتفاقم تلوث الهواء، ونمو المستوطنات الحضرية العشوائية.

(ب) الرسائل الرئيسية

34 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تعزيز قدرة الحكومات المحلية على أداء دور حاسم في التخطيط الاقتصادي للدفع بعجلة التنمية الحضرية؛

٢' تهيئة بيئة مواتية لهيكل حوكمة شامل للتخطيط الحضري، ولا سيما لإدماج الفئات المهمشة مثل المهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣' اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والهجرة في تخطيط التنمية الحضرية؛

(ب) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكيانات منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية القيام بما يلي:

١' الاستثمار في نظم البيانات لتعزيز التخطيط والتنمية الحضرية القائمين على الأدلة؛

٢' إقامة روابط أقوى في تنفيذ واستعراض العمليات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الاعتراف بأن الاستعراضات الوطنية الطوعية تشكل نقطة انطلاق مفيدة لضمان هذا التأزر؛

٣' بناء قدرة المدن على الصمود أمام الكوارث التي يسببها المناخ، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الحوكمة ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ونظم التدابير المبكرة، والاستفادة من نهج الشراكة البرنامجية لمبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود لعام 2030" عبر القارة.

5 - الشراكات [البند 7 (هـ) من جدول الأعمال]

(أ) المناقشة والاتجاهات

35 - أشار المشاركون إلى ضرورة إعطاء الأولوية لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به للبلدان الأفريقية، وذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية، بهدف التخفيف من الصدمات الناجمة عن الأزمات المتعددة والمخاطر الطويلة الأجل المتمثلة في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ب) الرسائل الرئيسية

36 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- 1' تنفيذ خارطة طريق لتحديث وتحويل النظم الإحصائية الوطنية لخطة عام 2030 وخطة عام 2063؛
- 2' تعزيز الرقمنة والكفاءة في آليات تحصيل الإيرادات والنفقات لتعزيز الشفافية والمساءلة على جانبي الإيرادات والنفقات في الميزانيات العامة؛
- 3' تعزيز السياسات المتعلقة بالضرائب والإنفاق، والقدرات المؤسسية والقدرات البشرية، والتمويل الأخضر، وتدخلات الرصد والتقييم، ونظم تسريع الانتعاش الأخضر، وحماية حقوق الإنسان للجميع؛
- 4' تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والابتكار المالي والصحي والزراعي، وتحسين وصولها إلى الأسواق لتعزيز قدرتها التنافسية وإيراداتها؛
- 5' الالتزام بإدراج الاتفاقات والبروتوكولات الدولية الرئيسية في أطرها القانونية مثل اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية وبروتوكولاتها، وتكثيف الجهود لتنفيذ تلك الصكوك؛

(ب) ينبغي لشركاء التنمية القيام بما يلي:

- 1' تحسين وصول البلدان الأفريقية إلى التمويل، بما في ذلك المصادر الجديدة للتمويل المتعلق بالمناخ، بأسعار معقولة تستند إلى معايير عادلة وشفافة وتصنيف واقعي للبلدان الأفريقية حسب فئات الدخل؛
- 2' نشر مجموعة من الأدوات المالية الجديدة والقائمة، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة الجديدة والمعززة، لتوفير المزيد من السيولة ولتوسيع حيز السياسة المالية للبلدان الأفريقية للاستثمار في الانتعاش الأخضر والتنمية المستدامة؛

3' التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في زيادة الدعم المقدم لأعضائها في إدارة الديون؛

(ج) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكيانات منظومة الأمم المتحدة وشركاء

التنمية القيام بما يلي:

- 1' ضمان سماع أصوات الأفارقة وتيسير مشاركتهم في الجهود المبذولة للدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، لضمان عمل نظم التمويل لصالح أفريقيا، بما في ذلك الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 2' تكثيف الجهود على سبيل الاستعجال لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، واستعادة الأصول التي فُقدت بسبب جميع التدفقات الخارجة غير المشروعة، ووضع اتفاقية ضربية للأمم المتحدة تعزز قدرة البلدان الأفريقية على تحصيل الإيرادات؛
- 3' الاعتراف بالدور الذي يلعبه المتطوعون في الإدماج والتماسك الاجتماعيين ومساهماتهم في ذلك، وتعزيز مشاركتهم في هذه العملية وفي تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

واو - فريق المائدة المستديرة العامة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي لتسريع إنعاش وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [البند 8 من جدول الأعمال]

1 - المناقشة والاتجاهات

37 - لاحظ المشتركون انخفاض مستوى الرقمنة في القارة وشددوا على أهمية رأس المال البشري في عمليات مثل تيسير التحول الرقمي وتبادل أفضل الممارسات في مجال الرقمنة بين البلدان الأفريقية وتعزيز النظم الوطنية للابتكار.

2 - الرسائل الرئيسية

- 38 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:
- (أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:
- 1' وضع سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صميم رؤى التنمية الوطنية وتنفيذها بالكامل كأولويات في الخطط الوطنية والإقليمية؛
- 2' ضمان تعزيز مبادرات البحث والتطوير والابتكار وتطوير المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، وتركيزها على مواجهة التحديات الوطنية والإقليمية، وتقديمها لحلول ذات منشأ أفريقي ينبغي دعمها بالإرادة السياسية على أعلى مستوى؛
- 3' الاستثمار بشكل مكثف في العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتأكد من أن آليات التمويل تتماشى مع أولويات التنمية الأفريقية وأن المعرفة المحلية والأصلية تؤخذ في الاعتبار عند تطوير النماذج الاقتصادية والبحوث في القارة؛
- 4' تعزيز الابتكار من أجل مجتمعات شاملة ومستدامة من خلال تطبيق القيم على نطاق المنظومة والأخذ بالنهج القائم على الحقوق في سياق إطار العلم والتكنولوجيا في تنفيذ ورصد المعايير والقواعد المبنية في توصية عام 2017 بشأن العلم وباحثي العلوم الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

(ب) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في التنمية تعزيز وتطوير برامج التعلم عن بعد، والإسراع في تطوير البنية التحتية للتحويل الرقمي في المدارس وتعزيز قدرة المعلمين على تحويل نظم التعليم الوطنية.

زاي - العروض والمناقشات بشأن إجراءات التسريع والشراكات من أجل التعافي الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [البند 9 من جدول الأعمال]

1 - المناقشة والاتجاهات

39 - لاحظ المشتركون أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تعمل معا من خلال المنتدى التعاوني الإقليمي لأفريقيا لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، بهدف توحيد الأداء على المستوى الإقليمي.

2 - الرسائل الرئيسية

40 - على ضوء المناقشة، وافق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- 1' دراسة البعد الهيكلي لمنع نشوب النزاعات وإدراك العلاقة بين الحوكمة والسلام والأمن والتنمية الشاملة؛
- 2' نشر عمليات السلام والأمن بموجب ولاية إقليمية، تدعمها منظومة الأمم المتحدة، للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة؛
- 3' إشراك وإدماج وجهات نظر الكيانات غير الحكومية والقيادات النسائية في عملية صنع السياسات المحلية وتعزيز دور الحوار الاجتماعي لمواصلة تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

- 1' تقديم دعم يحركه الطلب لأعضائها الأفارقة من خلال المنتدى التعاوني الإقليمي لأفريقيا وإتاحة الفرص وإقامة التحالفات على أساس القضايا عبر المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك البيانات والإحصاءات، ومتابعة مؤتمرات القمة الرئيسية، والتحول الرقمي، وتنفيذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، والروابط المتبادلة بين العمل الإنساني والسلام والأمن، والاستفادة من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لتعبئة الموارد والتعلم من الأقران؛
- 2' مواصلة العمل مع أعضائها ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الأمن الإقليمي والعالمي وكفالة زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به للعمليات في سياق التضامن العالمي والعمل الجماعي؛
- 3' توسيع المجال لتعزيز مشاركة المجتمع المدني والكيانات غير الحكومية في المنتدى الإقليمي لأفريقيا بشأن التنمية المستدامة، واعتماد توصيات المجموعات الرئيسية

وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن أهداف التنمية المستدامة التي اختيرت كمجالات يركز عليها المنتدى؛

٤' ضمان قيام المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، في دورته العاشرة، بتقييم متأن للتقدم المحرز منذ الدورة التاسعة، وإعطاء أعضاء البرلمان ومنفذي السياسات دوراً مركزياً في المنتدى.

حاء - النظر في الرسائل الرئيسية واعتمادها وإعلان نيامي بشأن تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها [بند جدول الأعمال 10]

41 - نظر المنتدى في الموجز والرسائل الرئيسية المعروضة في الأقسام السابقة من هذا التقرير وفي إعلان نيامي بشأن تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، واعتمد هذه الوثائق بالإجماع بصيغتها المعدلة (ECA/RFSD/2023/11)، ومرفق هذا التقرير).

طاء - شكر وتقدير

42 - أعرب الوزراء والمسؤولون والمشترون رفيعو المستوى عن تقديرهم لرئيس النيجر ولحكومة وشعب النيجر لاستضافة الدورة التاسعة للمنتدى ولكرم الضيافة. كما أعربوا عن امتنانهم للترتيبات المتخذة لتمكين المشاركة الشخصية وعبر الإنترنت في الدورة ولضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن تقديرهم لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثل رئيس مصرف التنمية الأفريقي لحضورهم ومساهماتهم في المنتدى.

إعلان نيامي بشأن تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

نحن الوزراء وكبار المسؤولين الأفارقة المسؤولين عن البيئة والتنمية المستدامة والتمويل والتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمياه والطاقة والصناعة والبنية التحتية والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي والتعليم والإحصاء والاقتصاد الرقمي والعلوم والتكنولوجيا، ورؤساء وأعضاء وفود البرلمانات، والخبراء الذين يمثلون الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وقد اجتمعنا عبر الإنترنت وشخصيا في نيامي في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2023 في الدورة التاسعة للمنتدى الإقليمي لأفريقيا بشأن التنمية المستدامة، الذي عقد تحت شعار "تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها"، وتحت الرعاية السامية لرئيس النيجر، محمد بازوم،

نعرب عن امتناننا لحكومة النيجر لاستضافتها المنتدى ولضمان توفر جميع الظروف اللازمة لإنجاز أعماله بنجاح، وقد تميز بمناقشات مثمرة وعالية الجودة بشأن رصد وتقييم التقدم المحرز، وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، وصياغة رسائل رئيسية تهدف إلى تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها،

وإن يساورنا القلق إزاء تلاقي الأزمات الجيوسياسية والمالية والمناخية وأزمة التنوع البيولوجي، وهي أزمات لم تؤد إلا إلى تضخيم المصاعب الاقتصادية والحد من الازدهار والتقدم المجتمعي في أفريقيا من خلال تفاقم الفقر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعميق التفاوتات القائمة وعرقلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن نضع في اعتبارنا أن تداعيات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال قائمة، حيث أن العديد من البلدان، المتضررة من الارتفاع الكبير في محنة الديون والانخفاض الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، تقف على شفا أزمة مالية ولم تتعاف حقا على مدار العامين الماضيين،

وإن نؤكد أن مواجهة التحديات الأمنية والالتزام بالسلام الدائم في جميع أنحاء القارة يعدان شرطا مسبقا لتسريع الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن نسلّم بضعف البلدان الأفريقية البالغ وظروفها الخاصة في مواجهة تغير المناخ، وإن نؤكد بوجه خاص التحديات التي تواجهها منطقة الساحل والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية،

وإن يساورنا القلق إزاء التحديات الخطيرة التي تواجه البلدان الأفريقية في إدارة ديونها العامة، والتي تتفاقم بسبب تكاليف الاقتراض الباهظة، وإن نسلط الضوء على الحاجة إلى تمويل مستدام كبير لضمان التعافي الشامل والأخضر والقادر على الصمود من أزمة كوفيد-19 وإلى التسريع بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا،

وإن نرحب بعقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وبالفُرصة التي يتيحها لتعزيز الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى وتوفير الزخم الذي تشتد الحاجة إليه للتصدي لتأثير الأزمات المتتالية في جميع أنحاء العالم ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإن نسلم بإمكانيات الموارد الطبيعية والبشرية في القارة والفرص الحقيقية والوفرة المتاحة لأفريقيا لمواجهة التحديات الناشئة، وكذلك الحاجة إلى تكوين شراكات داخلية وخارجية طموحة وعادلة ومنصفة من أجل الضمان الحازم لتحول القارة،

وإن نؤكد من جديد الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وإن ندعم إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإن نؤكد الطبيعة المترابطة لجميع أهداف التنمية المستدامة والأهمية المحورية للتنفيذ المتكامل لخطة عام 2030،

واقنعنا منا بأن الإبقاء على الوضع الراهن يمثل تهديدا لتنفيذ الخطتين وأن الحلول المتكاملة المبتكرة، المدمجة رأسيا وأفقيا في إطار متماسك مؤسسيا، هي وحدها التي ستمكن من التنفيذ الناجح للخطتين،

وإن نرحب بإطلاق مبادرة التحالف بشأن القدرة على تحمل الديون في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والنتائج المعتمدة في الدورة السابعة والعشرين، ولا سيما خطة تنفيذ شرم الشيخ وقرار إنشاء صندوق لمواجهة الخسائر والأضرار،

وإن نرحب أيضا باعتماد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي سيكون بمثابة دليل استراتيجي لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها للفترة من عام 2022 إلى عام 2030،

وإن نرحب كذلك بالمناقشات التي دارت في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في 18 و 19 شباط/فبراير 2023، ولا سيما تلك المتعلقة بخطة التنمية المستدامة، والجهود المبذولة لمواجهة تغير المناخ، وغير ذلك من التحديات ذات الصلة،

وإن نرحب بالتنفيذ الناجح للمبادرات الإقليمية لمواجهة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما لجان المناخ الأفريقية،

وإن نرحب أيضا بالمناقشات التي دارت في المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات لجنة المناخ لمنطقة الساحل، الذي عقد في أديس أبابا في 17 شباط/فبراير 2023، ولا سيما تلك المتعلقة بإنشاء أمانة تنفيذية للجنة المناخ وصندوق للمناخ لمنطقة الساحل،

وإن نشير إلى الحاجة الملحة إلى تنفيذ مشاريع وبرامج هادفة ومتكاملة وبناءة، كجزء من عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)،

وإن نلاحظ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" (2018-2028) واستعراض منتصف المدة، في عام 2023، لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، فضلا عن الآلية القارية للقدرة المدنية للتأهب للكوارث والاستجابة لها ومبادرة استعادة الهيئة الطبيعية للغابات الأفريقية، ولا سيما تطوير نظم وبرامج للتغطية الشاملة بالإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ونظم للعمل المبكر، وبناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية وتوسيع نطاق تمويل مخاطر الكوارث والتأمين عليها، والحاجة الملحة لمبادرات تحويلية لتحقيق أهداف تلك الأطر،

وإن نعترف بالعمل الذي يقوم به منسقو الأمم المتحدة المقيمون في إدماج المساعدة الإنمائية في تنظيم وتنسيق الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني،

وإن نرحب بالمبادرات المتعددة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الآخرون، مثل الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية، ومقايضات الديون بالطبيعة، وسجل الكربون الرقمي الإقليمي، ومواءمة بروتوكولات محاسبة غازات الاحتباس الحراري والإبلاغ عنها، وبناء القدرات فيما يتعلق بالسندات الخضراء والزرقاء والمستدامة، ومبادرة الجدار الأزرق العظيم، والجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، ومرفق السيولة والاستدامة، للتغلب على تحديات التمويل وتعزيز العمل الإيجابي في دعم المناخ والطبيعة وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 بشكل كبير،

وإن نسلم بالأهمية الحاسمة للإحصاءات الرسمية كمرجع موثوق به ومعياري للتقديرات والتوقعات، وبالتحديات الحالية التي تطرحها الطرق التقليدية لإنتاج الإحصاءات الرسمية لتحقيق مستويات التوقيت والتصنيف المطلوبة لرصد التقدم الذي تحرزه أفريقيا بشكل فعال نحو تحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وخطط التنمية الوطنية، والفرص الفريدة لسد الفجوة والتي تتيحها التقنيات الجديدة ومصادر البيانات، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي،

وإن نشير إلى التوجهات الاستراتيجية لمؤتمر القمة الأفريقي بشأن التصنيع والتنويع الاقتصادي، الذي عقد في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لدعم التصنيع والتنويع الاقتصادي الشامل والمستدام،

وإن نؤكد من جديد مبدأ المشاركة الكاملة في تنفيذ خطة عام 2030 وضرورة ضمان الانخراط في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب الكاملة من أجل تسخير العائد الديمغرافي الأفريقي،

وإن نرحب بالتركيز على التصنيع والتحول الهيكلي كأوليتين أساسيتين لأفريقيا، ولا سيما من خلال استخدام التحول العالمي للطاقة الخضراء وما يرتبط بذلك من ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية للقارة من أجل تلبية احتياجات ذلك التحول، ومن خلال إعطاء الأولوية لخلق القيمة والربط بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للمنتجات والخدمات المصنعة المرتبطة بهذه الموارد،

وإن نقر بجهود الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الشباب والنساء في تحول القارة،

1 - **ندعو** المشتركين في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى اعتماد إجراءات تحويلية مسرعة لتحقيق نتائج ملموسة في جميع أهداف التنمية المستدامة وضمان اعتراف هذه الإجراءات

بالظروف الفريدة التي تواجهها البلدان الأفريقية، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة أزمة الديون المتزايدة في المنطقة؛ وتحقيق التمويل للجهود المبذولة لبلوغ الأهداف، بما يشمل إجراءات ملموسة لإصلاح الهيكل المالي العالمي؛ وتشجيع الاستثمارات من أجل الاستغلال المستدام للطاقة المتجددة والموارد المعدنية الأفريقية وفي اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية؛ وإدراج آليات واضحة للرصد والمساءلة على مختلف المستويات ولأصحاب المصلحة المتباينين؛

2 - **نطلب** إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين زيادة دعمهم لتنشيط المؤسسات الوطنية وخطط التنمية التي تهدف إلى تحقيق مبادرات تحويلية تيسر التعافي من الأزمات المتعددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

3 - **نطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين مواصلة دعم الدول الأعضاء الأفريقية في سعيها من أجل التصنيع القائم على الموارد، بما في ذلك تعزيز سلسلة القيمة المعدنية لبطاريات أيونات الليثيوم في أفريقيا؛

4 - **ندعو** شركاء التنمية إلى دعم البلدان الأفريقية في الوصول إلى مصادر التمويل المبتكر؛

5 - **ندعو** اللجنة الاقتصادية وشركاءها إلى وضع وتنفيذ خطة عمل لطلب وتعبئة الدعم العالمي لتطوير وتنفيذ المبادرات الإقليمية والتحالف بشأن القدرة على تحمل الديون في أفريقيا وغيرها من الأماكن؛

6 - **نطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والشركاء الآخرين مواصلة وتوسيع نطاق دعمها من أجل توسيع نطاق المبادرات وتنفيذها، مثل مبادرات الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، ومقايضات الديون بالطبيعة، وسجل الكربون الرقمي الإقليمي، ومواءمة بروتوكولات محاسبة غازات الاحتباس الحراري والإبلاغ عنها، وبناء القدرات فيما يتعلق بالسندات الخضراء والزرقاء والمستدامة، ومبادرة الجدار الأزرق العظيم، ومرفق السيولة والاستدامة للتغلب على تحديات التمويل، وتعزيز العمل الإيجابي لدعم المناخ والطبيعة والإسراع بشكل كبير في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها؛

7 - **ندعو** كيانات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين إلى وضع وتنفيذ برامج لتنمية القدرات ومبادرات أخرى لمساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في التنفيذ الفعال لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

8 - **ندعو** الدول الأعضاء إلى الاعتراف بنجاح مصر في تنظيمها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في شرم الشيخ، مصر، دعماً لذلك البلد خلال فترة رئاسته لمؤتمر الأطراف، بضمان أمور منها أن توتي الجهود المبذولة لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار ثمارها من خلال تعبئة الموارد للتعويض عن الخسائر المتزايدة في البنية التحتية والنظم الإيكولوجية وسبل العيش نتيجة للظواهر المناخية المتطرفة التي تؤثر بشكل سيء على القارة، ولدعم أهداف تحالف الديون المستدامة الذي أطلق خلال الدورة؛

9 - **ندعو** المجتمع الدولي إلى احترام التزاماته بموجب اتفاق باريس ومضاعفة جهوده للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى يتسنى للبشرية أن تستمر في التمتع بنظام مناخي مستقر؛

10 - **ندعو** الدول الأعضاء وشركاءها إلى مضاعفة الجهود لتنفيذ برنامج العمل لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في أفريقيا ومبادرة إصلاح الهيئة الطبيعية للغابات الأفريقية، ولا سيما من خلال التركيز على تطوير نظم وبرامج للتغطية الشاملة بالإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ونظم للعمل المبكر، وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والتوسع في التأمين والتمويل ضد مخاطر الكوارث، والتنفيذ العاجل لمبادرات التكيف الواسعة النطاق بملكية أفريقية، مثل مبادرة الجدار الأزرق العظيم، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل؛

11 - **ندعو** جميع البلدان الأفريقية إلى إعادة تعريف وتطوير نماذجها الاقتصادية، وإدماج حماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي، وتعزيز الطاقة المتجددة والانتقال العادل، وتنفيذ بنية تحتية خضراء وقادرة على الصمود تدعم التصنيع المستدام، وتطوير التحضر الذي يتيح النمو الشامل، ومعالجة احتياجات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إعطاء الأولوية للاعتراف بقيمة رأس المال البشري؛

12 - **ندعو** البلدان الأعضاء إلى تحسين التمويل الوطني لإنتاج البيانات، وزيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة والبدلية، بما في ذلك البيانات الضخمة، لسد الثغرات في البيانات المطلوبة للرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والخطط الوطنية، وتدريب المزيد من المتخصصين في البيانات، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، على توليد البيانات وتبادلها واستخدامها؛

13 - **ندعو** كيانات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين إلى تعزيز جهود الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة للمساعدة في إنشاء نظم بيانات حديثة ومرنة في الوقت الحقيقي وواسعة النطاق وقابلة للتكيف مع الصدمات، لتعبئة الموارد اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدرتها على استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لإنتاج بيانات مصنفة وفي الوقت المناسب من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والخطط الوطنية، والاستثمار في بناء قدرات المتخصصين في البيانات لتوليد البيانات وتبادلها واستخدامها، مع التركيز على الشباب؛

14 - **نشجع** جميع البلدان الأفريقية على تسخير العلم والابتكار وأحدث التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإمكانات الشباب للدفع بالتغيير التحويلي الضروري على مدى السنوات العشر القادمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الاستثمار الوطني في نظم الأرصاد الجوية الرقمية ورصد المناخ للمساعدة في توفير نظم الإنذار المبكر لجميع مواطني القارة؛

15 - **نحث** الدول الأعضاء على تعزيز العلم المفتوح، على النحو المحدد في التوصية المتعلقة بالعلوم المفتوحة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كإطار أساسي للتعاون العلمي الدولي التحويلي؛

16 - **نطلب** إلى حكومة النيجر أن تقدم الرسائل الرئيسية باسم أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في الفترة من 10 إلى 19 تموز/يوليه 2023، وإلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في يومي 19 و 20 أيلول/سبتمبر 2023، وأثناء الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي اجتماعات المنتديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة من أجل الدعوة إلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.
